التوقيف الإداري بين ضرورات الأمن ومقتضيات العدالة والإنصاف

إعداد

احمد عبداللة صلاح السبوع

المشرف

الدكتور محمد المجالي

جامعة الزيتونة الأردنية، 2023

الملخص

تهدف الدراسة إلى التعرف الى أي حد يعد التوقيف الإداري مقيد لحرية الفرد والأسباب الداعية لإجازة هذا التوقيف سواء في الظروف العادية والإستثنائية، وبيان مدى فعالية الرقابة القضائية للمحكمة الإدارية والمحكمة الإدارية العليا على قرارات التوقيف الإداري، وإستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن، وتوصلت الدراسة الى عدد من النتائج أهمها: أن التوقيف الإداري يعد بمثابة ترتيب إجرائي ضبطي وتدبير إحترازي محدد الغايات، يتم إقرارها من قبل رغبة متفردة للإدارة لمنع حرية الأفراد ولغاية حفظ الأمن والنظام العام والحيلولة دون حدوث الجريمة، وهذا القرار موضع رقابة القضاء الإداري وقابل للإلغاء

خرجت الدراسة بعدد من التوصيات أهمها: ضرورة إقتصار صلاحية إصدار القرارات المتعلقة بمنع الحريات سواء التوقيف الإداري أو الحبس بالجهات القضائية دون سواها وإلغاء كافة الصلاحيات الممنوحة للجهات الإدارية

الكلمات المفتاحية: التوقيف الإداري، الضمانات القانونية، ضرورات الأمن، مقتضيات العدالة والإنصاف.